

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثامنة والستون



الجلسة ٧٠٢٢

الجمعة، ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٣، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيدة بير سيفال	(الأرجنتين)
الأعضاء:	أذربيجان	السيدة جعفر وفا
	أستراليا	السيدة كنغ
	الاتحاد الروسي	السيد إيليشيف
	باكستان	السيد مسعود خان
	توغو	السيد مينو
	جمهورية كوريا	السيد سول كيونغ - هون
	رواندا	السيد مانزي
	الصين	السيد شن بو
	غواتيمالا	السيد روسينثال
	فرنسا	السيدة لو فراي دو إيلين
	لكسمبرغ	السيد مايس
	المغرب	السيد قادري
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد بارهام
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ديكارلو

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى:

Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1343770 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): عملاً بالمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي السودان وجنوب السودان إلى المشاركة في جلسة اليوم.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وعقب المشاورات التي جرت فيما بين أعضاء المجلس، أُذِن لي بالإدلاء بالبيان التالي بالنيابة عن المجلس:

”يعرب مجلس الأمن عن دعمه المستمر للجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي بهدف تيسير قيام السودان وجنوب السودان بتنفيذ اتفاقهما الثنائية والامتنال لمتطلبات خريطة طريق الاتحاد الأفريقي والقرار ٢٠٤٦. ويشير المجلس في هذا الصدد إلى البيان الذي اعتمده الاجتماع الوزاري لمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ٢٩ تموز/يوليه، والبيان الذي اعتمده الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في ٢٢ تموز/يوليه، والآليات التي بينها الرئيس تابو مبيكي، رئيس فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، في رسالته المؤرخة ٩ حزيران/يونيه، والموجهة إلى الرئيس عمر البشير والرئيس سلفا كير. ويرحب المجلس أيضاً بتمديد ولاية فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ.

”ويعرب مجلس الأمن عن قلقه البالغ إزاء التحديات المستمرة أمام تنفيذ اتفاقات تعاون ٢٧ أيلول/سبتمبر

ويدعو جميع الأطراف إلى القيام بصورة عاجلة بما يلي: التنفيذ الكامل والفوري لاتفاقات تعاون ٢٧ أيلول/سبتمبر والاتفاقات ذات الصلة كافة؛ الاستخدام الفعال للآليات المشتركة وسائر الآليات المنشأة لذلك الغرض؛ التعاون مع فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، والاتحاد الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية؛ الامتناع عن القيام بأي أعمال تخالف هذه الأهداف.

”ويشير مجلس الأمن إلى أن القرار ٢٠٤٦ يحظر على الدولتين، في جملة أمور، القيام بدعم أي جماعات متمردة تعمل ضد الدولة الأخرى ويشير كذلك إلى الاتفاقات ذات الصلة بين السودان وجنوب السودان المبرمة لتلك الغاية. ويرحب المجلس بإنشاء آلية التحقيق المخصصة وبدء عملها للنظر في الادعاءات بحدوث دعم من ذلك القبيل والتزام الحكومتين بقبول ما تتوصل إليه الآلية من نتائج.

”ويرحب مجلس الأمن بإنشاء الفريق الفني لبرنامج الحدود التابع للاتحاد الأفريقي للقيام بصورة نهائية بتحديد خط الوسط للمنطقة المتروعة السلاح على الأرض، ويكرر تأكيد أن خط الوسط للمنطقة المتروعة السلاح لا يمس بأي حال من الأحوال بالمركز القانوني للحدود سواء حالياً أو في المستقبل، ولا بالمفاوضات الجارية التي تتناول المناطق المتنازع عليها والمطالب بها ومسألة ترسيم الحدود. ويرحب المجلس بالالتزامات التي أعلنتها الحكومتان بقبول النتائج التي يتوصل إليها الفريق الفني لبرنامج الحدود التابع للاتحاد الأفريقي.

”ويحث الاتحاد الأفريقي حكومتي السودان وجنوب السودان على مواصلة الحوار لكفالة استمرار نقل النفط من جنوب السودان، ويحث حكومة

آمنة وبدون عوائق، وإلى الاحترام الكامل للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وفي هذا الصدد، يشدد المجلس على أنه لا بد من محاسبة المسؤولين عن انتهاكات القانون الإنساني الدولي وانتهاكات ومخالفات القانون الدولي لحقوق الإنسان.“

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2013/14.

أعطى الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد عثمان (السودان): أود أن أعرب عن تقديرنا وشكرنا لرئاستكم للمجلس ولقيادتكم للنقاش الذي دار حول البيان الذي تفضلتم بتلاوته قبل قليل. وبالمثل، نود أن نتوجه إلى سائر أعضاء المجلس الذين شاركوا في التفاوض حول هذا البيان. نحن سعداء بما جاء في عدد من فقرات البيان التي رحبت أولاً بتمديد ولاية فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، وذلك لما لمسه الاتحاد الأفريقي ومجلس السلم والأمن الأفريقي من تقدم إيجابي مضطرد في العلاقة بين البلدين. أي أن خلفية تمديد ولاية الفريق الرفيع المستوى حتمتها التطورات الإيجابية التي حدثت بين البلدين وبين قيادة البلدين.

ونقدر، أيضاً، تقديراً بالغاً إشادة المجلس ببدء الفريق الفني لبرنامج الحدود التابع للاتحاد الأفريقي في ترسيم خط الصفر الذي يعتبر مهماً في تحديد المنطقة الآمنة المتروعة السلاح والتي لا شك في أنها ستؤدي إلى حل الكثير من المسائل العالقة بين البلدين. وفي هذا الصدد، أؤكد لكم استعداد حكومة بلدي المضني في تنفيذ جميع ما يتفق عليه الفريق الأفريقي المعني بترسيم خط الصفر وبالتالي تحديد المنطقة الآمنة المتروعة السلاح.

أود أن أشير إلى ما جاء في الفقرة التي تحدثت عن الوضع في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، والإشارة إلى ضرورة تسهيل إيصال مواد الإغاثة إلى المنطقتين. أؤكد لكم أن حكومة

السودان على تعليق أي أعمال تجري لوقف نقل النفط من جنوب السودان.

”ويؤيد مجلس الأمن النداءات الصادرة عن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي من أجل التعاون التام مع ما تقوم به اللجنة المشتركة للتحقيق والتحري في منطقة أبيي للتحقيق في مقتل أحد أفراد حفظ السلام التابعين لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي وسلطان قبائل دينكا نفوك.“

”ويكرر مجلس الأمن الإعراب عن قلقه البالغ إزاء الحالة غير المستقرة إطلاقاً في منطقة أبيي ويشدد على ضرورة قيام الطرفين فوراً بتنفيذ الجوانب المتبقية من اتفاق ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ بشأن الترتيبات الأمنية والإدارية المؤقتة لمنطقة أبيي، وذلك بصفة خاصة لحل النزاع بشأن مجلس منطقة أبيي والقيام فوراً بإنشاء إدارة منطقة أبيي وجهاز شرطة أبيي. ويشير مجلس الأمن إلى ما قضى به في القرار ٢٠٤٦ من أنه يجب على الطرفين القيام فوراً باستئناف المفاوضات للتوصل إلى اتفاق بشأن الوضع النهائي لأبيي تحت رعاية فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ. وفي هذا الصدد، يدعو المجلس إلى العمل سريعاً لترع سلاح القبائل في أبيي وفقاً لقرار لجنة الرقابة المشتركة في أبيي بتحويل أبيي إلى منطقة خالية من السلاح وهو ما رحب به القرار ٢١٠٤.

”ويدعو مجلس الأمن حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان (قطاع الشمال) إلى وقف الأعمال العدائية والشروع في محادثات مباشرة لوضع حد للنزاع في جنوب كردفان والنيل الأزرق. ويدعو مجلس الأمن الأطراف إلى الامتناع عن القيام بأي أعمال عنف ضد المدنيين، والسماح بوصول المساعدات الإنسانية على نحو كامل وفي الوقت المناسب وبصورة

معهم لكي ينضموا إلى مسيرة السلام وتحقيق الاستقرار والسلام في السودان، بما يعكس إيجابا أيضا ليس على السودان فحسب وإنما على جيراننا وأشقائنا في جنوب السودان والإقليم بأسره. نناشد جميع أعضاء المجلس من الذين يمكن أن يحدثوا أثرا على المتمردين بالضغط عليهم للجلوس إلى طاولة التفاوض، وهو السبيل الأمثل لإيجاد حل سلمي لهذا النزاع.

أشكر المجلس، وإذا لزم الأمر ربما أخذ الكلمة مرة أخرى لتوضيح بعض الأشياء التي تستوجب بعض التوضيحات.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب السودان.

السيد أجاوين (السودان) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، اسمحوا لوفدي، سيدتي الرئيسة، أن يعرب عن خالص امتناننا لأعضاء مجلس الأمن على إتاحة هذه الفرصة لنا لحضور هذه الجلسة الهامة لمناقشة السودان وجنوب السودان، وأن أقول بضع كلمات في ما يتعلق بالمسائل المطروحة. وحيث أن هذه هي المرة الأولى التي آخذ فيها الكلمة، أود أيضا أن أتمنى لكم، سيدتي الرئيسة، رئاسة ناجحة للمجلس.

تود حكومتي أن تغتنم هذه الفرصة للتأكيد مجددا على التزامنا بالعمل من أجل تحسين العلاقات مع جمهورية السودان في تعزيز دولتين قادرتين على البقاء. وعلاوة على ذلك، يسر الحكومة حقا التقدم المحرز مع حكومة جمهورية السودان بشأن تنفيذ اتفاقات التعاون المؤرخة ٢٧ أيلول/سبتمبر، في امتثال لخريطة الطريق التي وضعها الاتحاد الأفريقي بشأن القرار ٢٠٤٦ (٢٠١٢). ونعتقد أن هذه البيئة المواتية ستوفر بلا شك أرضا خصبة لتحقيق تقدم ملموس في العلاقات الثنائية بين دولتنا. ظلت حكومتي ترى دائما أنه، بالنظر إلى روابطنا التاريخية وحدودنا الجغرافية البالغ طولها ما يقرب من ٢٠٠٠ كيلومتر - وهي واحدة من أطول الحدود في أفريقيا - فإن العلاقة بين بلدينا لا يمكن المحافظة عليها إلا من خلال التعايش السلمي

السودان ظلت تتعاون، وستستمر في التعاون، من أجل تسهيل وصول جميع مواد الإغاثة إلى المتضررين في المنطقتين. ومعروف لكم، أيضا، وأود أن أذكر أعضاء المجلس، أن الإعاقة وعدم إيصال الإغاثة إلى بعض المتضررين في تلك المناطق، كان سببها الحركة الشعبية لتحرير السودان/قطاع الشمال، وقد أعلنت هذا الموقف عندما رفضت المبادرة الثلاثية، التي تضم الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، والتي وافقنا عليها. وأؤكد لكم، أننا مستعدون متى ما نجح المبعوث الخاص للأمين العام في إقناع الطرف الآخر وإثناؤه عن تعنته في الامتناع عن تنفيذ هذه المبادرة، فنحن مستعدون لتنفيذها كما أعلننا من قبل. ولذلك، كنت أتمنى لو أن المجلس قد حدد من أعاق تنفيذ هذه المبادرة بوضوح، بدلا من أن يضع الطرفين في كفة واحدة، فهذا حقيقة لا يعكس حقيقة الوضع في ما يتعلق بالحالة الإنسانية في جنوب كردفان والنيل الأزرق.

مرة أخرى، كنت أتمنى لو أشار المجلس، في هذه الفقرة، بوضوح وأدان موقف الحركة الشعبية لتحرير السودان/قطاع الشمال، وأيضا من يؤازرها من الحركات المتمردة الأخرى عندما قامت بترويع المدنيين وتعريضهم للقتل والتشريد والتزوح عندما هاجمت مدينة أبوكرشولا الآمنة وعدد من القرى والمدن في جنوب وشمال كردفان. إذ أخشى أن يشجع، عدم الإشارة إلى ذلك بوضوح، المتمردين على المضي في ترويع المدنيين ويعرضونهم إلى كثير من القسوة والقتل والتشريد والتزوح.

أكتفي بهذا القدر، وأشكركم، وأؤكد أننا على اتصال مع السيد محمد بن شامباس، المبعوث الخاص المشترك الجديد للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، الذي ينكب اليوم في مباحثات في مدينة أروشا، تزانيا، لإقناع المتمردين بالانضمام إلى مسيرة السلام. وأكدنا له على كل المستويات، أن السودان على استعداد للمضي في هذا الشوط والتفاوض

يود وفدي أن يختتم بذلك، لكنه سيكون على استعداد لأخذ الكلمة في وقت لاحق لإجراء مداخلات بشأن المسائل المتبقية الأخرى التي نريد أن نسترجع انتباه المجلس إليها.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): بذلك يكون المجلس قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٥|٥٠.

في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ولذلك نأمل أن تستمر علامات حسن العلاقات القائمة التي نشهدها حتى الآن. وفي ما يتعلق بمسألة أبيي، نحن نعتقد أن شعب أبيي عانى طويلاً وأن الوقت قد حان له كي يمارس حقوقه غير القابلة للتصرف ضمن الإطار الزمني المحدد في بروتوكول أبيي. ونحن ندعو أعضاء مجلس الأمن إلى مواصلة بذل الجهود من أجل كفالة إجراء البلدين لاستفتاء بشأن أبيي في الوقت المناسب، وربما كذلك تيسير اللوجستيات اللازمة المطلوبة لإجراء الاستفتاء.